جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 5 -	دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات	
عنوان المداخلة	حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الإسم واللقب	عزالدين عبد الرؤوف	يحي لخضر
المؤهل العلمي	دكتوراه	-
الوظيفة	أستاذ محاضر "ب"	أستاذ مساعد "أ"
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة المسيلة	جامعة الوادي
ملاحظات	/	/

حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ملخص المداخلة:

تنبع اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق العديد من الاهداف ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، كخلق فرص عمل اكثر استمرارية ، وتنمية المواهب والابتكارات ، وترقية روح المبادرة الفردية ، وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف . غير أن الإشكال المطروح اليوم ليس في كيفية انشاء مؤسسة صغيرة جديدة بل في كيفية ضمان بقائها واستمراريتها وصولا الى استدامتها. لهذا كان لزاما على مختلف الدول ومنها الجزائر دعم انشاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن من مواجهة الصعوبات التي كثيرا ما كانت تؤدي إلى فشلها وزوالها، وذلك من خلال إقامة شبكات الدعم التي أخذت عدة صور أبرزها حاضنات الأعمال. وقد أثبت الدراسات أن الحاضنة يمكنها أن توفر المتطلبات الضرورية لتنمية وتطوير المشروعات الجديدة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض، تستقر وتنافس وتدوم.

تأتي هذه المداخلة كمحاولة لإبراز أهمية حاضنات الأعمال في استدامة وعرض الأساليب التي تنتهجها الجزائرية في دعم هذه المؤسسات التي من أبرزها حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والتي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مراكز التسهيل

حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواءا في البلدان المتقدمة أو النامية. نظرا لما تتمتع به من خصائص أهمها تسريع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. فالتجارب العالمية أثبتت أن نظام المؤسسات ذات الحجم و الراس المال الكبير لا تؤدي بالضرورة الى تريع وتيرة النمو. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووفقا لتقارير الهيئات والمنظمات الدولية المختصة تتسم بخصائص عديدة كالقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير. كما أنها تعتبر العنصر الأساسي للتنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي.

ومع زيادة التنافسية مع انفتاح الاسواق والتقدم التكنولوجي الهائل وما صاحبها من تطبيق لمعايير جديدة سواء تلك المتعلقة بالجودة وطرق الانتاج وتقديم الخدمة أو تلك المعايير المتعلقة بجودة التقارير المالية. كل هذا أدى الى زيادة تعقيد بيئة الأعمال المعاصرة خاصة في البلدان النامية أو السائرة فيه على غرار الجزائر. فالإشكال المطروح ليس ذلك المتعلق في كيفية انشاء مؤسسة ما ولكن أهم مايجب التركيز عليه هو كيفية ضمان بقاء واستدامة تلك المؤسسة . إذ يجب توجيه الاهتمام نحو بعث بيئة ملائمة تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحديثة النشأة التي غالبا ما تفتقد لنقص المهارات وضعف مواردها مالية تسمح لها بالبقاء والنمو أي استدامها.

من أهم الآليات الدعم التي انتهجتها الكثير من الدول لضمان استدامة تلك المؤسسات أنشاء ما يسمى بحاضنات للأعمال كهيئات توفر كل أشكال الدعم بدءا من الدراسة الأولية لفكرة المشروع مرورا بالاستثمارات الصناعية والتسويقية، وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير

كخطوة لحماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها، ومراقبة نشاطها داعمة ومشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية واحتوائها وتطوير عملها بالشكل الذي يجعلها ترتقي إلى مكانة المؤسسات الناجحة، وقد أثبتت هذه الحاضنات مكانتها في الدول خاصة المتقدمة منها والتي نجحت في توفير الرعاية، والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

لقد جاءت هذه المداخلة للإجابة عن سؤال جوهري وهو: **ما هو دور حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر؟**

1- مفهوم حاضنات الأعمال:

يرجع تاريخها إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم باطافيا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم. ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المكان كان يقع في منطقة أعمال وقريب من البنوك ومناطق التسويق وتحولت الفكرة إلى ما يسمى بالحاضنة[1].

وفكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي الصعوبات والظروف الخاصة بهم. وبدأت الفكرة تتطور شيئا فشيئا حتى أصبح عدد الحاضنات في و م أ 550 في نهاية 1997 .

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نذكر منها ما يلي:

تعرفها الإسكوا UNESCWA[2] كالتالي: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات و آليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها آياتها القانوني، ولها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة ، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة ، والتخرج منها . وتعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقسى بالنسبة لمعظم المؤسسات ص م والمؤسسات التكنولوجية منها على وجه الخصوص، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات.

أما **الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA)** فتعرفها بأنها "أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال ، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك الحاضنة مقتدرة ماليا على النمو والاستمرار.

أما **المفوضية الأوروبية** فتعرفها على أنها: " "حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، بهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا"[1].

وقد عرفها **المشرع الجزائري** بأنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2]

---

[1] Peter Van der sijde, La bonne pratique en matière d'infrastructure pour les pépinières d'entreprises et du soutien a l'innovation, Rapport final de séminaire « Meilleures Pratiques dans le domaine des pépinières d'entreprises et du soutien à L'innovation » qui s'est tenu à Espoo, Finland, les 19 et 20 novembre 1998. 70.Marina Lavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad?, Ottawa, Canada, MBA, August 2000. P13

مما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال بيئة مخصصة لمساعدة رجال الأعمال في بدء وتنمية وتطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة بما يخفف عن هاته المؤسسات الأخطار لمعتادة ويوفر لها فرصا للنجاح والنمو، وذلك من خلال منظومة قانونية مؤسسة لهذا الغرض، ويتمتع بكافة الإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة لذلك".

2- **مسار نشأة حاضنات الأعمال**: :تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في سنة 1959بالمركز الصناعي لباتافيا بمدينة نيويورك ، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وتحديدا في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، والتي ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجمعية من 40عضوا خلال سنتها الأولى إلى 1450 عضوا من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي. وتهدف هذه الجمعية إلى تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الخاصة باحتضان المشاريع؛ و جمع المعلومات والإحصائيات حول حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة والعالم؛ و نشر وتوفير المعلومات حول صناعة الحاضنات؛ كما تعمل الجمعية كهيئة استشارية للحكومات والشركات في تطوير صناعة حاضنات الأعمال. وتقدر الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال NBIA عدد حاضنات الاعمال في العالم بما يفوق 7000 حاضنة اعمال.[3]

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على النمو والتطور، وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي[4]:

1_الحاضنة الإقليمية: هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.

2_الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

3_الحاضنة الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

4_حاضنة القطاع المحدد: تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

5_الحاضنة التقنية: وهي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

6_الحاضنة البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

7_حاضنة الإنترنت: هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

---

[2] شريف غياط, محمد بوقموم, حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية , العدد 06, جامعة بسكرة, ديسمبر 2007, ص.ص. 62-63

[3] NBIA: " what is incubators " , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 22/02/2016

[4] نبيل محمد شبلي، **دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي**. مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97 ، جامعة دبي، 2004 ، ص. ص.123 - 124

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، حاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة[3].

3- أهمية وأهداف حاضنات الأعمال:

تكتسي حاضنات "مشاتل" الأعمال أهمية بالغة نابعة من أهدافها والتي يمكن تقسيمها الى أهداف على المستوى الجزئي واهداف على المستوى الكلي، فعلى مستوى المؤسسة تهدف المشاتل الى:

- تقليل تكاليف بدء النشاط ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاآل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات ص م.
- زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة.
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات[4].

أما على المستوى الكلي للإقتصاد تتمثل أهميتها في[5]:

- زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.
- زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.
- جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.
- زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.
- تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.
- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة مؤسسات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- توجيه رجال الأعمال نحو المؤسسات عالية التكنولوجيا والمؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

4- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

يمكن إجمال الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال فيما يلي[6]:

- توفير المكاتب المؤثثة والمجهزة والمدعمة بمرافق مشتركة وخدمات مساندة، ووفق عقود مرنة تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لنوع الاستخدام والمساحة ومدة الاستئجار .
- تأجير المكاتب المؤثثة والمجهزة لتقديم الخدمات المكتبية الأساسية من سكريتاريا، طباعة ونسخ وتصوير (وتوفير متطلبات الاتصالات الأساسية) من هاتف، فاكس، أنترنت ومكونات تقنية المعلومات من أجهزة وبرامج إلى جانب توفير المرافق المشتركة (مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض)، لها تكلفتها التي تدفعها هذه المنشآت، مقابل التقليل من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المنشآت في مراحلها الأولى.

- توفير المكاتب بالمساحات المتباينة وللاستخدامات المتنوعة لمقابلة الاحتياجات المتغيرة، لها أيضا تكلفتها، التي تدفعها هذه المؤسسات، مقابل عدم ارتباطها بعقود استئجار غير مرنة .
- تقديم الخدمات المساندة "مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة"، مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن للتخزين المؤقت ومرافق للاستلام والتسليم والشحن، لتلبية احتياجات المؤسسات ص م التي تنتسب لها، مقابل مبالغ صغيرة نسبيا، تقلل أيضا من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المؤسسات في مراحلها الأولى.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.
- توفير الخدمات والاستشارات القانونية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- بناء شبكات للتواصل والاتصال

5- عوامل نجاح حاضنات الأعمال:

حاضنة الأعمال عبارة عن هيئة متخصصة موجهة لدعم قطاع محدد من الأنشطة المختلفة في النسيج الاقتصادي لأي دولة. وتتواجد حيث يتواجد الاستثمار ولا معنى لها خارج هذا الإطار. فبدون وجود استثمار لا مجال للحديث عن حاضنات الأعمال.

فيمكن للحاضنة أن تكون مخبرا، أو مجموعة مخابر وبحوث جامعية وفي هذا الصدد وجب التنبيه إلى ان لدور المنتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات الجزائرية لما لها أهمية بالغة خاصة في الجانب المتعلق بالبحث والتطوير والتشريع والتسيير. ينبغي توفر مجموعة من الشروط لنجاح نظام الحاضنات أهمها[7]:

- تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية.
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد.
- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة، والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية.
- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة ليست مجّرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

ولقياس مدى نجاح حاضنات الأعمال حددت مجموعة من المعايير منها:[8]

- عدد المؤسسات التي تتخرج منها.
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة.
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.
- اجتذاب الصناعات المطلوبة بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية.
- توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها. وزيادة العوائد الضريبية للدولة

كما أن هناك مؤشرات أخرى على غرار:[5]

- الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشروعات التي لم تستكمل وفشلت .
- الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف كل عام، والقيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات.
- الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام .
- قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، والنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات.
- تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة .
- قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، ويقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي .
- حجم الضرائب والمدفوعات التي يوفيها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات.
- القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعتقدات الثقافية والاجتماعية حول العمل الحر، وإقامة الشركات الجديدة.
- الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات.

حجم التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة.

6- معوقات نجاح حاضنات الأعمال[9]:

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين قد تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة. وتتعلق المشكلة الثانية بجودة و نوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.
- الاعتمادية :أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.
- اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية

كما يمكن اعتبار مجموعة من المعوقات تشترك فيه الكثير من الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة يمكن ادراجها فيما يلي:

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير؛

[5] www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 22/06/2017

- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية؛
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي؛ وهجرة الأدمغة نحو الخارج؛
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار؛
- انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية والدول أيضا؛
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكلٍ فعّال؛
- ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية؛
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

ثانيا: حاضنات الأعمال في الجزائر كآلية في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمدت الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي الى اصلاح المنظومة الاقتصادية بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشامل، وهو ما أدى إلى بروز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، كما قامت الجزائر بوضح مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والتي جاءت متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى تعتمد على تجنيد المبادرات التي تدعم المؤسسة خاصة الصغيرة والمتوسطة كقاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية. من بين تلك الآليات نجد مجموعة من المراسيم التشريعات التي أنشأت حاضنات الأعمال كأحد آليات دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها تحصين المؤسسة ومحيطها من العوائق والتحديات.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبيل الاستقلال كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات ص م مملوكة للمستوطنين وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...،وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى إصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراطي للمؤسسات بتاريخ 21 جويلية 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.[10]

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وتم إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لصالح الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بادرت بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وتجلى ذلك في مجموعة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد اداري إلى اقتصاد السوق يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية من تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات ص م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[6]

2- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أنشأت الجزائر العديد من الهيآت لدعم انشاء المؤسسات الخاصة على غرار:

2-1- **الصندوق الوطني للإستثمار**: تم تأسيس الصندوق الوطني للاستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري لكل ولاية، يهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمال المؤسسات والمشاركة في رأس مال المؤسسة في حدود 50 مليون دينار وهو ما يمثل 49 بالمائة من رأسمال المؤسسة. من أهداف الصندوق نجد:

- المساهمة في رأس مال المؤسسة (التمويل المشترك)؛
- منح قروض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة؛
- دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة؛

2-2- **صندوق ضمان القروض FGAR**: وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدف ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعا جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى المهام التالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ت نجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ المساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

من مهامه نجد:

- نسبة الضمان تتراوح مابين % 10 و % 80 من القرض البنكي، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار جزائري والأقصى يساوي 50 مليون دينار جزائري، يغطي الضمان

الممنوح % 80 من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة؛

[6] صالح صالحي ، **مرجع سابق**، ص 28

2-3- صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI: يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات والمتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار فإن مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد ب:

80%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء؛

60%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهد توسيع نشاطها

2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تقدم الوكالة الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وفي استثماراتهم التوسعية ، وتسهر على محافظة المؤسسة المستحدثة على المناصب المشغلة، وتحقيق أرباح لصاحبها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرجاع القروض في آجالها المحددة، ويتعلق جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

بشكلين من الاستثمار، الشكل الأول يتمثل في الإنشاء والشكل الثاني في توسيع نشاط المؤسسة المصغرة بعد انقضاء مرحلة الإنشاء، ويمكن إنشاء هذه المؤسسة بالاعتماد على تمويل ثنائي أو ثلاثي، فالتمويل الثنائي يكون بين الطرف المستفيد والوكالة، أما التمويل الثلاثي فيتم بين المستفيد، والوكالة والبنك وهو الأكثر تداولا.

ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛

وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي :

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات في مختلف مراحل المشروع؛
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة؛
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

2-5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم، لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على" الاعتماد على النفس"،" المبادرة الذاتية" وعلى" روح المقاولة"؛ لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

3- دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، وترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات، والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لاهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة2003 باستثناء القانون رقم01 /18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في سنة 2001 ، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات .كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير[11].

3-1- تعريف و أشكال الحاضنات في الجزائر: حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات،" مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية[12] " . و تأخذ المشاتل أحد الأشكال الآتية:

- **المحضنة** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري. الهدف الأساسي لإنشاء حاضنات الأعمال(مشاتل المؤسسات) هو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك عدة أهداف أخرى من وراء إنشائها، كما تقوم بعدة أدوار لا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الاعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، ومع هذا فقد قد قررت الحكومة في 2003 إنشاء 14مشتلة منها 10 محاضن، و 4 ورشات ربط، وهي:

- محضنة الأغواط ومقرها مدينة الأغواط .
- محضنة باتنة ومقرها مدينة باتنة .
- محضنة البليدة ومقرها مدينة البليدة .
- محضنة تلمسان ومقرها مدينة تلمسان .
- محضنة سطيف ومقرها مدينة سطيف .
- محضنة عنابة ومقرها مدينة عنابة .
- محضنة قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة .
- محضنة وهران ومقرها مدينة وهران .
- محضنة الوادي ومقرها مدينة الوادي .
- محضنة تيزي وزو ومقرها مدينة تيزي وزو .
- ورشة ربط الجزائر ومقرها مدينة الجزائر.
- ورشة ربط سطيف ومقرها مدينة سطيف .
- ورشة ربط قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة .
- ورشة ربط وهران ومقرها مدينة وهران .
- وفي 2004 تقرر إنشاء محضنة الجزائر ومقرها مدينة الجزائر .

حاليا في الجزائر يوجد 12 مشتلة مؤسسة: 4 منها تم إنشاؤها في سنة 2009 وهي : وهران، عنابة، برج بوعريريج وغرداية. أما الباقي تم إنشاؤها في سنة 2013 وهي : باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض و سيدي بلعباس.

3-2- خدمات حاضنة الأعمال في الجزائر: تتكلف المشاتل بما يلي (المادة 04 من المرسوم 03-78) :

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع،
- تسيير و إيجار المحلات،

- تقديم الخدمات ،
- تقديم إرشادات خاصة.

وفي هذا المجال يمكن تقديم مشتلة ولاية بسكرة كنموذج للخدمات التي تقدمها على غرار[13]:

1. استقبال، واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لفترة معينة، وكذا حاملي المشاريع والمستثمرين في شتى المجالات طيلة أيام الأسبوع من الثامنة صباحا حتى الربعة والنصف مساءا ماعدا يومي الجمعة والسبت.
2. تسيير وإيجار المكاتب .
3. تقديم خدمات وإرشادات خاصة واستشارات في جميع الجوانب الاقتصادية، القانونية، التجارية...إلخ.
4. إعداد مخطط الأعمال (الدراسة التقنية الاقتصادية) بـ 30.000 دج.
5. إقامة دورات تكونية لصالح حاملي المشاريع وكذا أصحاب المؤسسات.
6. التمهيد للحصول على براءة الاختراع مع " INAPI"
7. تثمين نتائج البحث العلمي مع "ANVREDET"
8. تلبية احتياجات حاملي الأفكار المبتكرة مع مراكز البحث العلمي والتكنولوجي.
9. رصد ومتابعة المشاريع المحتضنة.
10. تسهيل تعاملات حاملي المشاريع من خلال إضفاء التعامل الرسمي مع المؤسسات المالية وأجهزة الدعم والمساعدة.
11. إعداد ملف حامل المشروع للجنة اختيار وانتقاء المشاريع

في إطار تسيير المكاتب، تتولى المشتلة احتضان حاملي المشاريع بوضع مكاتب تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات المشروع مجهزة بوسائل الإعلام الآلي .

و فيما يخص شروط تقديم الخدمات ، تقدم المشتلة التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع. وتضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة خدمات مشتركة من استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وارسال البريد وكذا طبع الوثائق، استهلاك الماء والغاز.

تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده

ومن بين الخدمات المقترحة

- مكاتب للإيجار بسعر رمزي ومساحات مناسبة
- أثاث مكتبي، و أجهزة إعلام آلي
- أجهزة تكييف
- أنترنت فائقة السرعة سلكية ولا سلكية
- هاتف، فاكس و كل خدمات الطباعة و النسخ...إلخ
- قاعة إجتماعات وتكوين بها 25 كرسي مجهزة بجهاز إسقاط
- قاعة وسائل مشتركة بها: 3 طاولات قراءة لأربعة أشخاص، مكتبة ثرية ومتنوعة، طاولة إجتماع أصحاب المؤسسات لـ 6 أشخاص لعقد اللقاءات المشتركة .
- فضاء للمؤسسات المستحدثة في التكنولوجيا الحديثة START-UP.
- تكوين في مجالات مختلفة تحت إشراف خبراء ذوي كفاءات عالية.

أما عن وظائف ومهام **مراكز التسهيل** فهي عديدة نذكر منها (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79):

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.
- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:

- **الصنف الأول** : يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي "الإنشاء من العدم " أو يملك رأسالمال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.
- **الصنف الثاني** : يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

4- نتائج و انعكاسات جهود الجزائر في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كان من نتائج الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية من خلال انشاء هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة خاصة المشاتل أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2013 حوالي 711832 مؤسسة بمعدل نمو يعادل 9.34% مقارنة بالسنة السابقة.

الجدول رقم 01: تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	تطور عدد المشاريع المحتضنة		مناصب العمل المتوقع انشاؤها
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	
عنابة	8	9	28
وهران	8	15	32
غرداية	4	12	11
برج بوعريريج	7	10	237
المجموع	87	46	308

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013

اما بخصوص مراكز التسهيل فيوجد 12 مركز تسهيل تنشط على المستوى الوطني، قامت بمرافقة 1132 مشروع الى غاية السداسي الأول 2013 ، ويلخص الجدول التالي حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني.

الجدول رقم 02: حصيلة نشاط مراكز التسهيل

مركز التسهيل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة (*)	مخططات الاعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقع انشاؤها
تيبازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
ادرار	36	22	12	10	27
برج بوعريريج	232	191	21	21	380
اليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تمنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
البليدة	18	/	/	/	/
المجموع	2063	1132	153	291	1719

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013

ان القراءة الأولية للأرقام المشار اليها في الجدولين 01 و 02 تبين بوضوح ان نشاط مراكز التسهيل في مرافقة المشاريع الناشئة 1132 وعدد المؤسسات المنشأة291 ومناصب العمل المتوقع انشاؤها 1719 اكبر بكثير من نشاط مشاتل المؤسسات والتي لم تحتضن سوى 46 مشروع لا يزال معظمها في مرحلة الاحتضان، بعدد 308 منصب عمل متوقع، الامر الذي يظهر التركيز على نشاط مراكز التسهيل والتي يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لانشاء مؤسسة، في حين ان احتضان وايواء المؤسسات الناشئة هو من صلب مهام المشاتل والحاضنات وهو ما نراه ضعيفا جدا من خلال هذه الحصيلة.

وكنتيجة لهذه القراءة الأولية فإننا نرى بان اقتصار حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها ودورها المتوقع منها، ولعل من بين ما يستفاد من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال هو التركيز على انشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الاكاديمية بهدف نشر ثقافة ريادة الاعمال والمقاولاتية في وسط الباحثين والطلاب، وتثمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الصناعي[14].

الخاتمة:

لقد أصبح الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام على النطاق العالمي، الناتجة عن المكاسب العديدة التي يجلبها العمل على تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال، وقد برزت أهمية خلق ونشاء حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها

حتى تصبح لدى المؤسسات المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق أي استدامتها. ولكي تقوم الحاضنة بدورها المتمثل في تنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل هذا الدور في تنمية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يجب عليها ما يلي:

- استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات المتميزة عالمياً وربطها بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث بما يوفر لها قدرات أكثر تنافسية.
- توفير الاستراتيجيات والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى.
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة، والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات.
- حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة، والتقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء.
- الاستغلال الأمثل للكفاءات الفنية في تقديم الدعم و المشورة للمشاريع المحتضنة.
- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، وكذا تقديم قاعدة بيانات مناسبة للإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها.
- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

ومن التوصيات التي نقدمها لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة ومحتلة استدامتها:

- نشر ثقافة المشروع الصغير خلال التوعية والتحسيس بأهمية هذا النوع من المشاريع في الاقتصاد الوطني؛
- الإسراع بتجسيد فكرة حاضنات الأعمال في كل ولايات الوطن. وتبنيها كأحد الخيارات الاستراتيجية في تدعيم النمو الاقتصادي ، تحقيق الميزة التنافسية من خلال التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي؛
- العمل على خلق بنك معلومات واحصائي من اجل خلق هيئة داعمة ،تدعم و تساعد هذه الحاضنات على أداء مهامها ..
- توفير المناخ الملائم للحاضنات من خلال خلق شبكة اتصالات وعلاقات بين المؤسسات.
- العمل على إيجاد علاقة تعاون بين الجامعات والمعاهد كمصدر لخلق الأفكار وبين الحاضنة كمكان لتجسيد الأفضل منها؛
- **أهم توصية هي القضاء على المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تقف حاجزا أمام تحقيق المشروع الصغير لطموحاتها واستدامتها.**

الهوامش والاحالات:

[1] http://www.pepiniere-entreprises-batna.net/index.php/ar/2014-06-02-06-24-16/2014-06-03-09-50-56, consulter le 10/10/2017

[2] شكل الإسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[3] www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 22/06/2017

[4] نبيل محمد شلبي، **نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة إلى " ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2-2009/10/9، ص 3

[5] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص192

[6] عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة**، عرض مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2-2009/10/9، ص 12

[7] محمد هيكل، **مرجع سابق**، ص 196

[8] عبد السلام أبو قحف، "**العولمة وحاضنات الأعمال**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة .الأولى، الإسكندرية، مصر، ص 91

[9] فوزي عبد الرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 2014، ص ص 194 - 195

[10] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 03 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص ص 26-27

[11] أحمد بن قطاف، **دور برامج احتضان الأعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص 150

[12] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد67 ، 2003/11/5.

[13] http://pepiniere-entreprise-biskra.com/missions_ar.aspx, consulter le 10.10.2017

[14] أحمد بن قطاف، **مرجع سابق**، ص 152

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر